

## المقنعة

[ 542 ] فإن قذفها بغير نفي الولد بعد طلاقه لها وخروجها من العدة يحد حد المفترى، ولا لعان بينه وبينها. ومن قذف زوجته بفجور، ولم يدع معاينة (1) له، فلا لعان بينه وبينها، ولكن يجلد حد المفترى. وكذلك إن قال لها يا زانية أو قد زנית فإنه يجلد حد المفترى. وإن قال وجدت معها رجلا في إزار، ولا أعلم ما كان، عزر على ذلك، وادب، ولم يفرق بينه وبين المرأة. وإذا قذف الرجل امرأته بما فيه حكم الملاعنة، وكانت خرساء، لا يصح منها ملاعنته، فرق بينهما، وجلد الحد، ولم تحل له أبدا. وإذا قال الرجل لامرأته لم أجذك عذراء عزر تأديبا، ولم يفرق بينهما. ولا تلاعن المرأة وهي حامل حتى تضع حملها. ولا لعان في شئ من القذف حتى يقول الزوج: " رأيت بعينى كيت وكيت " ويذكر الجماع في الفرج، أو ينكر الولد. ولا لعان بين المسلم والذمية، ولا بين الحر والامة، ولكن يؤدب الرجل على قذفها بالفجور. ومن كانت له أمة فأنكر ولدها كان أعلم وشأنه (2) ولا يجب عليه بذلك حد ولا لعان. ومتى جحد الرجل ولده من الحرة، ولاعنها، ثم رجع عن الجحد، وأقر بالولد، ضرب حد المفترى، ورد إليه نسب الولد. فإن مات الاب وله مال ورثه الولد. وإن مات الولد وله مال لم يرثه الاب، لانه قد كان أنكره، ويوشك أن يكون إقراره به طمعا في ميراثه، فلا يمكن منه، بل يحرمه. \_\_\_\_\_ (1) في ب، ج: " معاينة ". (2) في ج، و: أعلم بشأنه ". \_\_\_\_\_